الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**). ووصف مندوب فلسطين في الأمم المتحدة، د. ناصر القدوة، تبنّي المجلس للقرار والبيان الرئاسي بأنه يشكّل «' تقدماً ملموساً ومهماً ' في اتجاه حماية الفلسطينيين وخلق آلية للحماية وحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

أمّا الأردن، فقد اعتبر قرار مجلس الأمن الدولي «غير كاف، لكنه ' قد يكون خطوة في الاتجاه الصحيح ' ». وقال وزير الاعلام الأردني، ابراهيم عزالدين، انه «كان الأمل [في] ان يكون الكلام عن المؤتمر الدولي جزءاً من القرار ٦٨١»، مشيراً الى ان اغفال ذلك «يضعف القرار الذي صدر بعد مدة طويلة» (**المصدر نفسه**).

مندوب العراق لدى الأمم المتحدة، عبدالأمير الأنباري، قال ان «القرار لم يكن بالصيغة التي كان الجانب العربي يتمنّاها، لكن الواقع الآن في مجلس الأمن [الدولي] وروح التسويات فرضت قبول الحد الأدنى» (**المصدر نفسه**). الاّ ان وزير خارجية العراق، طارق عزيز، حمل على القرار، ووصفه بأنه «قرار هزيل كشف الوضع المزري الذي وصل اليه مجلس الأمن [الدولي]... [فـ] القرار... وبعد أسابيع عدة من المناورات المخزية يستخدم لغة هزيلة في موضوع من أخطر المواضيع التي عانت منها المنطقة والعالم» (**المصدر نفسه**).

أ. ش.